العرب
الإثنين 2019/12/09
السنة 42 العدد 11553

أردوغان يستبق عاصفة في تركيا باستعجال إقصاء رموز المعارضة الجدد

الرئيس التركي يتهم داود أوغلو وعلي باباجان بالاحتيال والفساد

يواصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياساته الإقصائية لخصومه، وبعد أن أقدم في العديد من المرات على تصفية خصوم سياسيين له لا يطمحون لتقلد مناصب عليا في الدولة يتجه اليوم إلى تهديد سياسيين بارزين كانوا بالأمس أصدقاءه بعد اتهامه لعلي باباجان وداود أوغلو بالاحتيال على "بنك خلق" وذلك إثر حديث الأخيرين عن تأسيس أحزاب ستزاحم حزب الرئيس، العدالة والتنمية الإسلامي.

رفاق الأمس أعداء اليوم

أنقرة – يبدو أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان قد استبق العاصفة من خلال اتهام حلفاء سابقين له بالاحتيال، في محاولة منه لمنعهم من الإطاحة بحزبه الإسلامي العدالة والتنمية الحاكم.

واتهم الرئيس التركي منشقين سابقين من حزبه يسعون إلى تأسيس أحزاب بالاحتيال على "بنك خلق" المملوك للدولة والذي تلاحقه اتهامات خرق العقوبات الأميركية على إيران.

وجاءت اتهامات أردوغان في أعقاب معلومات عن أن هؤلاء يسعون لتشكيل حزب منافس بعد هزيمة قاسية تعرّض لها الحزب في الانتخابات المحلية في إسطنبول يونيو الماضي ما أربك حساباته.

> اتهامات أردوغان تأتي في أعقاب معلومات عن سعي باباجان وأوغلو لتشكيل حزب منافس لحزب العدالة والتنمية

ولفتت وكالة بلومبرغ للأنباء، الأحد، إلى أن توقيت الاتهامات يأتي بينما يستعد رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ووزير الاقتصاد السابق علي باباجان لإطلاق حزبين سياسيين في مسعى لوضع نهاية لحكم أردوغان المستمر منذ 17 عاما.

وذكرت الوكالة أن أردوغان لم يقدم دليلا على أن الاتهامات، باحتيال جامعة "إسطنبول شهير" على البنك، على صلة بقرض قيمته 417 مليون ليرة، أي ما يعادل 72 مليون دولار.

واتهم أردوغان باباجان ووزير الاقتصاد السابق أيضا محمد شيمشك بالتوقيع على مرسوم مشبوه بتخصيص أراض، على ملك الدولة، للجامعة.

وقال أردوغان في كلمة ألقاها السبت "قدم لهم البنك قرضا كبيرا، إلا أنهم لم يسددوه وطلبوا إعادة هيكلة القرض الذي حصلوا عليه دون ضمانات".

وأضاف "لا أريد الدخول في التفاصيل، ولكن كان هناك احتيال ضد بنك خلق".

ويعد داود أوغلو أحد أبرز مؤسسي الجامعة المتعثرة في سداد القرض.

وأقام البنك دعوى ضد الجامعة في محاولة لاسترداد الأموال، كما تم تجميد أصول الجامعة.

ونفى داود أوغلو صحة الاتهامات، وطالب أردوغان وعائلته، في المقابل، بالكشف عن ممتلكاتهم وأي أصول اكتسبوها خلال المسيرة السياسية للرئيس.

ولم يعلق باباجان نائب رئيس الوزراء السابق على الاتهامات، وقد استقال من حزب العدالة والتنمية في يوليو بسبب "خلافات عميقة"، وهو يأمل في تشكيل حزب سياسي جديد بحلول نهاية العام ليتصدى للحزب الحاكم.

وباباجان عضو مؤسس في حزب العدالة والتنمية وشغل منصب وزير الاقتصاد ثم منصب وزير الخارجية قبل أن يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في عام 2009، وهو المنصب الذي استمر في شغله حتى عام 2015.

وداود أوغلو أعلن استقالته من حزب العدالة والتنمية في سبتمبر، بعد أيام من إحالته إلى لجنة التأديب مع طلب فصله فصلاً نهائياً.

وقال حينها إنّ "حزب العدالة والتنمية، الخاضع لسيطرة مجموعة صغيرة، لم يعد قادرا على حل مشكلات بلدنا". وأضاف "من الواضح أنه لا يوجد أي تقييم داخلي وأن قنوات المفاوضات أُغلقت ولا يوجد أي احتمال لتغيير داخلي".

وتشير العديد من المصادر إلى أن أوغلو يكثف استعداداته للإعلان عن حزبه الجديد الذي من المتوقع أن يزاحم حزب أردوغان على نيل ثقة الشعب، وهو ما يخشاه رئيس حزب العدالة والتنمية.

ويشن أردوغان حملة واسعة على أعضاء ورؤساء البلديات المناهضين لسياساته والذين يساندون الأكراد في مسعى منه لتعويضهم بآخرين من حزبه الإسلامي. وكان حزب العدالة والتنمية قد شهد تصدعا داخليا كبيرا ينم عن حالة غليان بسبب انفراد أردوغان بالقرار، وهو ما أفضى إلى استقالة خمسة من أعضاء البرلمان من الحزب إضافة إلى داود أوغلو الذي سبق أن اتخذ الحزب ضده إجراء تأديبيا.

وشغل داود أوغلو منصب رئيس وزراء بين عامي 2014 و2016 قبل أن يختلف مع أردوغان. ووجه هذا العام انتقادات حادة لأردوغان والإدارة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية واتهمهما بتقويض الحريات الأساسية وحرية الرأي.

وفي الجهة المقابلة يقف علي باباجان الذي لم يخف مطامحه السياسية رغم خروجه من العدالة والتنمية حيث قال إنه يأمل في تأسيس حزب سياسي مع حلول عام 2020 يتصدى للحزب الحاكم.

ويرى مراقبون أنه من شأن تزامن الإعلان عن حزبين جديدين أن يهز أركان الحزب الحاكم خاصة أنهما ينطلقان من نفس الأفكار مع العدالة والتنمية وينافسانه على نفس القاعدة الشعبية، وسيكونان قادرين على استقطاب الغاضبين من أداء الحزب ورئيسه، ومن تأثيرات الأزمة الاقتصادية واستعدائه لحلفاء تركيا الخارجيين.

وفي نظر داود أوغلو فإنّ الحزب الذي شارك في تأسيسه عام 2001 ينحرف عن أهدافه.

الولايات المتحدة تتعهد بعدم التخلي عن ردع إيران

واشنطن – قال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر في تصريحات صحافية أدلى بها الأحد إن بلاده سترد السلوك الإيراني كما ينبغي.

وفي تعليق له على حادثة إطلاق النار في قاعدة تابعة لسلاح البحرية الأميركية في بينساكولا بولاية فلوريدا شدد إسبر على أن بلاده ستتخذ الاحتياطات لضمان سلامة القواعد العسكرية ومراجعة إجراءات التفتيش للأجانب في برامج التبادل.

ويأتي هذا الموقف الأميركي بعد أيام من احتجاجات تشهدها إيران، لكن واشنطن أبدت ليونة في التعامل مع مجريات الأحداث في طهران، وهو ما رأى فيه متابعون أن الولايات المتحدة قد خذلت بالفعل المتظاهرين العزل في إيران. وغذت هذه التخمينات ردود فعل الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقب عملية تبادل للسجناء بين واشنطن وطهران حيث توجه ترامب "بالشكر إلى إيران".

وتوجه ترامب بالحديث إلى المسؤولين الإيرانيين، السبت قائلا "هل رأيتم، نستطيع إنجاز اتفاق معا".

وتم السبت الإفراج عن الإيراني الموقوف في الولايات المتحدة مسعود سليماني وعن الأميركي المسجون في إيران شيوي وانغ.

وقد أعلنت طهران الإفراج عن العالم سليماني المسجون في الولايات المتحدة فيما أعلنت واشنطن أن الباحث شيوي وانغ في طريقه إلى بلاده.

وعبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف السبت على تويتر عن سروره لأن "الأستاذ مسعود سليماني والسيد شيوي وانغ سينضمان إلى عائلتيهما قريبا".

وكان الرئيس الأميركي قد أثار جدلا بخصوص موقف واشنطن الرسمي إزاء احتجاجات طهران بعد امتناعه عن إبداء رأيه خلال قمة حلف شمال الأطلسي الأخيرة التي تم خلالها الاحتفاء بمرور سبعين عاما على تأسيسه.

ولكن يبدو الموقف الأميركي الرسمي من ضرورة تأمين الملاحة البحرية في الخليج وفي مضيق هرمز على وجه الخصوص مختلفا تماما حيث تدفع واشنطن بثقلها لإبراز مدى قدرتها على الحشد العسكري لردع طهران.

وكانت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا قد اتهمت إيران باستهداف منشآة أرامكو النفطية السعودية وكذلك استهداف ناقلات النفط التي تمر بمضيق هرمز. وتعمل الولايات المتحدة على تشكيل تحالف أمني وعسكري لمواجهة التهديدات الإيرانية في الخليج ولحماية الملاحة البحرية في مضيق هرمز وباب المندب.

وكانت واشنطن قد أعلنت في سبتمبر الماضي عن نشر قوات عسكرية أميركية إضافية في السعودية عقب الهجمات التي تعرضت لها المملكة والتي استهدفت منشأتي أرامكو.

وشملت القوات التي أرسلتها واشنطن أسرابا من الطائرات المقاتلة وقوة استطلاع جوي وقوات دفاع جوي. وأضافت الولايات المتحدة أن عدد القوات الإضافية مع 200 من الجنود أعلن عنهم الشهر الماضي يصل إلى نحو ثلاثة آلاف.

> الموقف الأميركي يأتي بعد أيام من احتجاجات شهدتها إيران لكن واشنطن أبدت ليونة في التعامل مع مجريات الأحداث في طهران

وتفاقمت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران منذ مايو 2018 عندما انسحبت إدارة ترامب من الاتفاق النووي المبرم في 2015 مع طهران لتقييد برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات.

وأعادت إدارة ترامب آنذاك فرض العقوبات الأميركية، مما زاد الضغوط على الاقتصاد الإيراني، وكانت هناك سلسلة من الهجمات التي ألقت واشنطن وحلفاؤها المقربون باللوم فيها على إيران، وتنفي إيران مسؤوليتها عنها.

وفي الآونة الأخيرة ازدادت الضغوط على طهران بعد أن أصبح نفوذها الإقليمي عرضة للتهديد إثر نشوب موجة من الاحتجاجات هزت كلا من العراق ولبنان حيث تتواجد جماعات سياسية مدعومة من طهران وحتى فصائل مسلحة مدعومة من قبل إيران.

ولم يبق الأمر على ما هو عليه سوى بضعة أيام حتى اندلعت احتجاجات ضخمة في إيران اجتاحت أكثر من 120 مدينة إيرانية قابلتها السلطات بالقمع، وهو ما أدى إلى مقتل المئات.

واختلفت تقديرات عدد القتلى حيث تقول منظمة العفو الدولية إن أكثر من 200 شخص لقوا حتفهم خلال هذه الاحتجاجات، بينما كانت الحصيلة التي أحصتها واشنطن أعلى وبكثير ولكن طهران تنفي جميع الأرقام.

وقال مبعوث الولايات المتحدة الخاص لشؤون إيران براين هوك إن قوات الأمن الإيرانية ربما قتلت أكثر من ألف شخص منذ بدء الاحتجاجات على زيادة أسعار البنزين في منتصف نوفمبر.

جونسون يتجه للفوز بغالبية في الانتخابات البريطانية

لندن – يتجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى الانتخابات المقررة الخميس القادم، متصدرا استطلاعات الرأي العام، وإن كانت بعض الاستطلاعات تشير أيضا إلى أن فرصه في الفوز بأغلبية برلمانية ربما لا يمكن التكهن بها.

وأشارت أربعة استطلاعات للرأي إلى تقدم حزب المحافظين بزعامة جونسون على حزب العمال المعارض بفارق يتراوح بين ثماني نقاط و15 نقطة، قبل خمسة أيام على الانتخابات التي ستجرى في 12 ديسمبر.

وقالت مؤسسة "سافانتا كومريس" لاستطلاعات الرأي إن "تقدم حزب جونسون على العمال تقلص إلى ثماني نقاط من 10 نقاط سجلها في استطلاع سابق نشر الأربعاء الماضي".

وأظهر استطلاع أجرته مؤسسة "يوجوف" لصالح صحيفة "صنداي تايمز" أن حزب المحافظين عزز تقدمه على حزب العمال قليلا إلى عشر نقاط.

وقال المحرر السياسي لصحيفة "صنداي تايمز" تيم شيبمان، إن "نسبة التأييد للمحافظين استقرت عند 43 في المئة بزيادة نقطة واحدة، في حين ظل حزب العمال دون تغيير عند 33 في المئة".

وفي ردود فعله بشأن الاستطلاعات أعرب جونسون عن قلقه من تقليص الفارق الذي كان يتصدر به قبل الانتخابات لكنه تعهد بأن يشهد خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي يوم 31 يناير.

وقال جونسون "البريكست لا مفر منه، لا يمكن إحراز تقدم دون البريكست".

وشمل استطلاع "يوجوف" 1680 شخصا وأجري يومي الخامس والسادس من ديسمبر.

وفي الوقت ذاته أظهر استطلاع لمؤسسة "دلتابول" أجرته لصالح صحيفة "ذا ميل أون صنداي"، أن حزب المحافظين يتقدم بفارق 11 نقطة على حزب العمال رغم حدوث تقلص طفيف في تقدمه. وأشار الاستطلاع إلى حصول المحافظين على نسبة 44 في المئة من التأييد بانخفاض نقطة واحدة وصعود حزب العمال نقطة ليصل إلى 33 في المئة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات تعهد جونسون أثناء حملته بالحد من الهجرة إذا فاز في الانتخابات المقررة يوم الخميس القادم، لكنه قال إنه لا يمانع في السماح للأجانب بالعمل والعيش في بريطانيا بوجه عام.

وقال جونسون في تصريحات لمحطة "سكاي نيوز" "ستنخفض الأعداد بالنسبة إلى الهجرة، لأننا سنتمكن من التحكم في المنظومة بتلك الطريقة، والشيء الذي لا أعتقد أنه صائب هو اتخاذ نهج غير منضبط وغير محدود تجاه ذلك الأمر".

وتعهد جونسون باتباع نهج يستند إلى النقاط للسيطرة على الهجرة، مؤكدا أن تركيزه سينصب على الحد من هجرة العمالة غير الماهرة، لكنه لا يمانع في أن تأتي العمالة الماهرة إلى بريطانيا.

مزيد من التظاهرات في فرنسا: موعد آخر للتعبئة والحكومة لا تتراجع

باريس – يسود الترقب هذا الأسبوع فرنسا على وقع تعبئة شعبية متواصلة لمواصلة الاحتجاج على إصلاحات من المزمع إقرارها، ويقول معارضون إنها تلحق الضرر بالمتقاعدين.

واتسع نطاق التعبئة خلال الأيام الماضية ضد إصلاح نظام التقاعد في محاولة لجعل الحكومة ترضخ لمطالب المحتجين، وتجلت السبت والأحد في العديد من التظاهرات مع استمرار الاضطرابات في قطاع النقل العام، وذلك قبل اختبار قوة جديدة الثلاثاء.

وقال الأمين العام لنقابة "القوى العاملة" إيف فيريه "لقد سددنا ضربة قوية، وولدت ديناميكية" قبل أن يحدد تجمع النقابات موعداً جديداً للتعبئة يوم غد العاشر من ديسمبر.

وتأتي هذه التحركات فيما جمع الرئيس إيمانويل ماكرون مساء الأحد في قصر الإليزيه الوزراء المعنيين بمشروع الإصلاح.

وقالت أوساط مقربة من الرئيس إن الاجتماع كان "اجتماع عمل مع رئيس الوزراء إدوار فيليب والوزراء المعنيين" بهدف "التحضير للاستحقاقات في مطلع ومنتصف الأسبوع".

وكان إدوارد فيليب قد تعهد بأنه سيعرض الأربعاء "مشروع الحكومة كاملاً" الذي يهدف إلى توحيد أنظمة التقاعد الـ42 المعمول بها حالياً.

والخميس، حشدت التظاهرات عدداً أكبر من المشاركين مقارنة بالأيام الأولى من التحركات الاجتماعية بشأن التقاعد في 1995 و2003 و2010. واندلعت موجة الغضب بسبب "النظام الشامل" للتقاعد الذي يُفترض أن يحل اعتباراً من عام 2025، مكان 42 نظاماً تقاعدياً خاصاً معمولا به حالياً.

وتعد الحكومة بترتيب "أكثر إنصافا" للمتقاعدين.

وشارك في التظاهرات أساتذة وعمال سكك حديدية ورجال إطفاء وعاملون في القطاع العام، وغيرهم كثيرون.

ونزل أكثر من 800 ألف شخص إلى الشارع الخميس فيما تراجع نشاط بعض القطاعات أو حتى توقّف مثل معامل التكرير. وعززت حركة النقابات المعارضة لنظام الإصلاحات موقعها.

شعبية تتهاوى

ونظام التقاعد موضوع حساس للغاية في فرنسا. ويأمل المعارضون الأكثر تشدداً في أن تستمر الحركة وأن يتمّ إغلاق البلاد كما حصل في ديسمبر 1995.

وآنذاك، تسببت الحركة الاحتجاجية ضد إصلاحات النظام التقاعدي في شلّ وسائل النقل المشترك على مدى ثلاثة أسابيع وأرغمت الحكومة على التراجع.

وتبدو الأيام المقبلة حاسمة بالنسبة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي جعل من "تحوّل" فرنسا هدفاً لعهده.

وتجازف الحكومة في سياق اجتماعي متوتر أصلاً، مع تحركات محتجي "السترات الصفراء" غير المسبوقة منذ أكثر من عام وتفاقم الاستياء في المستشفيات وفي صفوف الطلاب وعمال السكك الحديدية والشرطة ورجال الإطفاء والأساتذة والمزارعين.

وقالت مديرية الشرطة في مدينة نانت غرب البلاد إنّ نحو 2.800 شخص تظاهروا السبت الماضي ضدّ الإصلاحات المطروحة.

وفي باريس، خرجت عدة حشود وسط جو متوتر وفي ظل رقابة أمنية لصيقة.

ودعت أكبر ثلاث نقابات للسكك الحديدية إلى توسيع نطاق التعبئة ضدّ مشروع الحكومة. وقال أمين عام الكونفيدرالية العامة للعمل- سكك حديد لوران بران، "ندعو إلى تعزيز الحراك بدءاً من الإثنين لنؤكد أمام الحكومة أننا نريد سحب مشروعها".

وقال أمين عام الكونفيدرالية العامة للعمل فيليب مارتينيز، في مستهل تظاهرة باريس، إنّ الحكومة تفعل "كل شيء لكي تستمر التعبئة والإضرابات".

وأشار إلى أنه على الحكومة أن تحتوي الغضب على أصعدة مختلفة، ليس فقط على صعيد نظام التقاعد الخاص. وعليها خصوصاً الاستجابة لمخاوف الأساتذة الذين يخشون انخفاض رواتبهم التقاعدية مع قواعد الاحتساب الجديدة.

وقالت مصادر مقربة من فيليب إنّه قام بعقد العديد من الاجتماعات في نهاية الأسبوع حول مشروع إصلاحات التقاعد، من دون إعطاء المزيد من التفاصيل.